أكد في مؤتمر صحافي أن تحذير الراشد للسلطة التنفيذية جاء في محله وعليها أن ترد تحية المجلس

الفزيع: الحكومة لا تتجاوب مع إنجازاتنا.. وصفعة «الداو» صحت المجلس

كتب مصطفى كامل

- استجوابنا لطلب الحكومة بتأجيل الاستجوابات وتعديل القوانين ولم نستفد شيئا في المقابل
- هناك مجازفة بسمعة البلد وأطراف لا تريد الاستقرار له بعدم إصدار قانون مكافحة الإرهاب
- استجواب الشمالي قادم إذا لم تصدر اللائحة التنفيذية لقانون صندوق الأسرة خلال المدة القانونية
- مسؤولية غرامة «الداو» يتحملها من أصدر قرار الدفع ومن وضع الكويت في هذا الموقف

نواف الفزيع متحدثا للصحافيين

- لا بد من إجراء تعديل وزاري شامل وموسع لإنهاء حالة التخبط في التعامل مع البرلمان
- هناك 14 قانوناً من بين 33 تم إقرارها لم تنشر في الجريدة الرسمية ومن ثم لم يصدّق عليهما

أكد النائب نواف الفزيع على ضرورة اجراء تعديل حكومي شامل وموسع بنسبة 60 في المئة، كاشفا عن عزم اعضاء كتلة المستقبل حمل هذه الرسالة الى القيادة السياسية، املا في الوصول الى حل ينهي حالة التخبط الحكومي في التعامل مع المجلس، وعدم التعاون في استكمال اجراءات القوانين والانجازات التي تحققت.

وقال الفزيع في حوار مع الصحافيين على هامش حفل العشاء الذي اقامه لهم مساء امس الاول بديوانه في منطقة مشرف، اننا جميعا سمعنا كلمة رئيس مجلس الامة على رد التحية من قبل الحكومة على تحية المجلس والتي اعتقد انها كانت افضل من جميع النواحي، فهناك 33 قانونا تم اقرارها خلال هذه المدة الوجيز فضلا عن الاتفاقيات العديدة التي تم اقرارها، ولكن الملاحظ ان هناك 14 قانونا من بين القوانين الـ 33 التي تم اقرارها لم يتم نشرها في جريدة الكويت اليوم ومن ثم لم يتم التصديق عليهم بالطريقة الرسمية ووفقا للقانون، ومن بين هذه القوانين قانون صندوق الاسرة وقانون مكافحة الارهاب، وهناك 3 قوانين كانت واردة ضمن الاولويات الـ 20 التي تم الاتفاق عليها بين السلطتين، متسائلا : اذا كانت الحكومة معنية بموقفها الدولي امام الدول التي وقعت معها اتفاقية مكافحة الارهاب وغسل الاموال، وما تحدث عنه الكثير من المسؤولين في البنك المركزي عن ان هناك مدة زمنية محددة لاقرار القانون والا ستوضع الكويت ضمن الدول الراعية للارهاب، مستغربا عدم تصديق الحكومة على القانون ونشره في الجريدة الرسمية حتى الآن.

واكد ان هذا الامر يبعث رسالة خطيرة ومهمة بان الحكومة لا تريد انجاز، ونحن فوجئنا بموقف الحكومة السلبي، وان الاوان لتعديل حكومي شامل حتى تستطيع الحكومة ان تنجز كما تدعي رغبتها بذلك، معتبرا ان الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تحقيق وعودها بالانجاز واكدت صحة مخاوفي شخصيا حينما كنت معارضا لتاجيل الاستجوابات تحت دعوى منح الحكومة مهلة للانجاز.

واضاف: اذا كانت الحكومة تريد فرصة للانجاز وطالبت المجلس بمنحها فرصة واستجاب لهذا الطلب، وتعاونا معها في اقرار العديد من القوانين مثل قانون التراخيص ومكافحة الارهاب، فماذا استفدنا نحن في المقابل؟، مشيرا الى ان الحكومة قابلت تعاون المجلس بعدم تنفيذ القوانين التي اقرت ولم تراع الدور الرقابي لمجلس الامة في قضية الداو وتم خلال 12 ساعة صرف 2.2 مليار لاجل عيون شركة اميركية هي شركة «الداو كيميكال»، بدعوى الاستعجال في تنفيذ حكم لجنة التحكيم، متسائلا : اذا كانت الحكومة مستعجلة في تنفيذ حكم لجنة التحكيم فلماذا لا نرى هذا الاستعجال في تنفيذ حكم القانون الكويتي، او انجاز القوانين واقرارها.

وزاد: أعتقد ان المسالة بحاجة اما الى تعديل حكومي شامل وهو مستحق بكل جدارة، واما ان تكون هذه الحكومة غير قادرة على الوفاء ببرنامجها الذي وعدت به الشعب وصاحب السمو امير البلاد، معتبرا ان الحكومة قدمت ضربة وصفعة للدور الرقابي لمجلس الامة بدفع غرامة الداو، كما وجهت صفعة اخرى بعدم التفاعل مع الاسئلة البرلمانية، مؤكدا ان بعض الوزراء استغلوا بشكل خاطئ حكم المحكمة الدستورية بشان الاسئلة البرلمانية واسقطوه بشكل خاطئ، وكانت ذريعتهم بعدم الرد على الاسئلة واهية وتهدف اما الى التهرب من الرد او الاستخفاف بالدور الرقابي للمجلس، واي تعاون ننشده من وزراء يستبدلون بالرد بالطرق الرسمية بالرد بإجابات شفهية عبر «تويتر» ووسائل التواصل الاجتماعي او يتحجج بسرية المعلومات؟.

ورأى ان وزير النفط ضرب بالنواب عرض الحائط عندما عجل بدفع الغرامة البرلمانية ولم يعط المفاوضات التي كانت جارية مع الشركة الاميركية فرصة اكبر، ومحاولة الضغط عليها من خلال الدعم الذي تتلقاه بقيمة 1.2 مليار دولار سنويا بشراكتها مع الكويت في الغاز الذي يقدم للشركة بسعر رمزي، مبينا ان الكويت تملك اليد العليا في التعامل مع هذه الشركة لو ارادت الحكومة فعلا الضغط عليها.

وتمنى ان يوافق مجلس الامة على الطلب الذي تقدم به الى رئيس مجلس الامة لتكليف مكتب تحريات عالمي بمتابعة مبلغ الغرامة، ومعرفة في اي اتجاه سيصب واذا كانت هناك عمولات لاطراف من داخل الكويت، بالاضافة الى لجنة التحقيق التي ينوي النواب تشكيلها في هذه القضية، مشيرا الى ان الدور الرقابي مستمر ايضا في متابعة مشارع مثل محطة الزور وجسر جابر، وكذلك لجنة استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية التي سيتم الكشف فيها عن مبالغ تقدم بمئات الملايين صرفت خلال 20 عاما وعلى اي اساس صرفت وما هي الانجازات التي تحققت من هذه اللجنة وما هي حقيقة المباني المؤجرة لهذه اللجنة، ومن هم الموظفون وهل هم متواجدون في مقار عملهم ام انهم يتلقون مكافآت بدون عمل.

وردا على اسئلة الصحافيين البرلمانيين، ذكر الفزيع انه تقدم بسؤال برلماني الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن اسباب تأخر الحكومة في نشر القوانين التي اقرها المجلس، وينتظر الاجابة خلال اسبوعين، والا «فسنلجا الى وسائل تصعيدية اكثر، وسنطارد وتلاحق المعنيين بتنفيذ هذه القوانين».لافتا الى انه كان واضحا في التعامل مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي بشأن «صندوق الاسرة» بإعلامه انه ما لم تصدر اللائحة التنفيذية للقانون خلال المدة القانون فإن الاستجواب قادم.

ولفت الى ان الوزير الشمالي صرح بأن اللائحة التنفيذية لقانون صندوق الاسرة ستصدر خلال اسبوع، «وبنهاية هذه المدة اذا بم تصدر اللائحة التنفيذية سترون صحيفة الاستجواب».

واوضح ان المسؤولية القانونية في دفع غرامة «الداو» تنقسم الى شقين، شق يتحمله من اصدر قرار دفع الغرامة، بينما الشق الثاني يتحمله مسؤوليته من وضع الكويت في هذا الموقف، مفيدا بان النائب فيصل الدويسان سيتقدم مدعوما من النواب بطلب لتشكيل لجنة تحقيق في هذه القضية، مشددا على ان وزير النفط ومجلس الوزراء والمجلس الاعلى للبترول جميعهم معنيين بهذه القضية.

وتساءل: اذا كانت الكلفة المالية للمطالب الشعبية اتخذتها الحكومة سببا لرد القوانين وعدم اصدارها حتى الان، فلماذا لم ترد الحكومة مطالب « الداو» واستعجلت بدفع الغرامة خلال 12 ساعة فقط حتى تكون في موقف متوازن ؟ موضحا ان وزير النفط الحالي كان ضمن الهيئة الاستشارية الخاصة بشركة الداو، واليوم نتكلم عن مسؤولية مباشرة لمجلس الوزراء، وهناك مسؤولية تقع حتى على القانونيين الذي باشروا هذه القضية، والشيخ نواف سعود الناصر على محك المسؤولية القانونية تجاه هذه القضية، فهل اعطى افادة صحيحة لمجلس الوزراء بخصوص الإلغاء ؟ ومن الذي صاغ العقد بهذا الشكل ؟ ومن وضع غرامة تعادل كلفة المشروع ؟

وكشف عن معلومات وردته تفيد بان الغرامة دفعت بشكل مباشر للشركة وهذا الموضوع سينكشف من التحقيق، وخيار الاستجواب مطروح بالنسبة لي ولن اتردد به، مؤكدا ان الجلسة المقبلة ستبين موقف الحكومة بشكل اكثر وضوحا « واذا تجاهلت الرد علينا.. راح تبشر بإجراءات اكثر تصعيدا «.

وبين ان الاستجواب سيكون موجها لوزير النفط هاني حسين، ونحن مابين خيارين اما لجنة التحقيق او لجنة الاستجواب، ولكن اعتقد ان ما سيحقق لنا النتيجة الافضل هو تكليف مكتب دولي للتحريات بمتابعة الغرامة.

وافاد بأن الحكومة الكويتية تملك ان تغلي «شراكة خسرانه « مع شركة الداو في الغاز الطبيعي، وقال : اذا ان الرئيس المصري السابق اتهم لأنه باع الغاز للاسرائيليين بسعر اقل من قيمته السوقية، فوالله ان حسني مبارك يطلع بطل امام المسؤولين في القطاع النفطي لدينا، بسبب تدني السعر الذي باعوا فيه الغاز لشركة الداو»، معربا عن اسفه لسكوت الحكومة عن هذه القضية، مشيرا الى ان الحكومة بإمكانها تعويض قيمة الغرامة في عامين فقط من خلال رفع قيمة الغاز على الشركة او الغاء الشراكة.

واعتبر ان الحكومة تجازف بسمعة البلد بعدم اصدارها قانون مكافحة الارهاب، واعتقد ان هناك اطرافا داخل الحكومة لا تريد الاستقرار للبلد، لان الاستقرار لن يساهم في دعم طموحات سياسية او اقتصادية لكثيرين.

- مرسوم «الصوت الواحد» لم تعتره أي شبهة دستورية والخبراء لم يشككوا في صحته

ورأى ان الصورة في تعامل المجلس مع الاستجواب سوف تتغير ولن يتم تأجيل الاستجوابات كما حصل في السابق لان ردة فعل النواب تغيرت بعد ان لم تلتزم الحكومة بتعهداتها، فبعد ان تحججت الحكومة بأنها تريد تأجيل الانجازات حتى يمكنها الانجاز، هاهي الان لم تلتزم رغم تأجيل جميع الاستجوابات ولم تنفذ القوانين، « فما هو عذر النواب اليوم اذا كانت الحكومة لم ترد التحية بأحسن منها او بما يوازيها ؟».

واشار الى ان التصريحات النيابية والوتيرة المتصاعدة تدل على وجود «نفس غضب» لدى النواب بعد صفعة الداو، قائلا: ان «صفعة الداو صحت المجلس».

وأعلن عن عزم اعضاء كتلة «المستقبل « مقابلة سمو امير البلاد من اجل ايصال رسالة بضرورة اجراء تعديل شامل في الحكومة، مبديا الاحباط من تعامل الحكومة مع تعاون المجلس في تحقيق الانجازات التشريعية.

وقال : ماذا رأينا من هذه الحكومة سوى عدم التعاون، فوزير التجارة يوزع القسائم الصناعية في مناطق يعلم تماما ان تقرير منطقة الاحمدي الصحية اشار الى ارتفاع نسبة الملوثات فيها، ووزيرة التنمية تتحدى موظفيها في صرف مكافآت امتياز مقررة وفقا لقرارات الخدمة المدنية، ووزير الصحة رأينا منه العديد من الاجراءات والقرارات غير الصائبة التي اتخذها في الكثير من المسائل.

واكد انه لا يمكن تسمية وزارات معينة مطلوب التعديل فيها، وانما نحن بحاجة الى تعديل وزاري واسع يتجاوز نسبة الـ 60 في المئة.

وبسؤاله « من هو الذي يتحمل المسؤولية عن هذا التخبط وعدم الوضوح في تعامل الحكومة مع مجلس الامة، الوزراء ام سمو رئيس مجلس الوزراء ؟ «، قال الفزيع ان الوضع ليس جديدا فالاداء الحكومي في تدهور منذ بعد التحرير وحتى يومنا هذا، ومرد هذا الامر الى الفساد وغياب الرقابة وعدم تطبيق القانون، ووجهة نظري ان كل رؤساء هذه الحكومات «زينين» ولكن في المقابل الحكومة لا تستطيع ان تعمل من خلال الوزراء ومجلس الوزراء فقط، بل تعمل من خلال وكلاء الوزارات، وللاسف ان هناك لدينا تمردا وصل الى حد ان الادارات لا تحترم قرارات الوزراء ولا الوكلاء، والوزير الجيد يحارب اذا اراد الاصلاح واكبر مثال على ذلك وزير التربية والتعليم العالي د. نايف الحجرف الذي يحارب الان لان لديه اجنده اصلاحية، واعتقد ان «اللي تحته يحاربونه لان لديهم مصالح كثيرة «، مبينا ان مشروع «اللابتوب» لابنائنا الطلبة لن يرى النور لأن تجار المطابع والقرطاسية يريدون ان يستفيدوا من مناقصات التربية وهذا احد الامثلة.

وشدد على اننا اذا اردنا ان نقفز من هذه المرحلة فسنحتاج الى انتفاضة كبيرة في محاربة الفساد واعطاء الصلاحيات الكاملة للوزراء للقيام بالخطوات الاصلاحية.

وعن موقفه من مشروعي «جسر جابر و محطة الزور» ، قال الفزيع ان هناك تقارير مرتقبة من لجان التحقيق في هاتين القضيتين وقضايا اخرى مثل «التامينات» وما اشاره النائب الدويسان عن الشراكة الاسرائيلية، وبالنسبة لي فلدي موقف مبني على قناعة مسبقة من خلال اطلاعي على الأوراق والبلاغ المقدم الى النيابة العامة من قبل عضو المجلس البلدي المهندسة اشواق المضف.

وكشف عن توصل لجنة التحقيق في قضية الطيار الكويتي الى حقائق عديدة تؤكد تورط مسؤولين كبار في الاضراب، وتشجيع وتوجيه مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية نحو الاضراب واكبر دليل رحلة طهران التي تعتبر نموذجا نريد من خلاله ان نسلط الضوء على دور هؤلاء المسؤولين.

وتابع : لنتكلم بصراحة.. فإن ليلة اقتحام مجلس الامة كان يراد لها ان تكون ساعة الصفر لعصيان مدني تشارك فيه النقابات، وهم قبل ان يتوجهوا لاقتحام المجلس كانوا يريدون التوجه الى منزل رئيس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد برمزيته، والهدف من ذلك ان تبدأ مراحل اسقاط النظام، وهذا الامر شبيه بالتواجد امام قصور الرئاسة في مصر وتونس، وكان يراد ان يحصل سيناريو شبيه، ولكن الاحداث لم تتطور بالشكل الذي كانوا يريدونه، وخلال 15 سنة تم زرع اشخاص في اماكن متعددة يدينون بالولاء لبعض المحركين لهذه الاضرابات، وكانوا ينتظرون ساعة الصفر، ومن ضمن هذه المؤسسات «الخطوط الجوية الكويتية»، وسوف تكتشفون من خلال تقرر لجنة التحقيق كيف تم منع رجال الامن من ركوب الطائرة المتجهة الى طهران، وكيف تم الاسراع في ابلاغ السلطات الايرانية بوجود خطر داهم من اجل خلق ازمة او نوع من الرعب، وهذا النمط من التفكير يدلل على انه كانت هناك مخططات ليست سهلة، ومعلوماتي تقول ان الحراك الخليجي يستهدف في البداية الكويت، ويعتبر الكويت كحبة «المسباح» التي اذا انفرطت ستنفرط بقية حبات المسباح الخليجي كما يتمنون هم ذلك.

وبخصوص اجراءات وزارتي الداخلية والشؤون للحد من العمالة وعمليات الترحيل على المخالفات المرورية، رفض الفزيع ان يتم ترحيل العمالة لمجرد قيامهم بمخالفات مرورية، فالعقوبة تكون على قدر المخالفة ولا يجوز اعدام الاسر بهذا الشكل، مبينا ان تعديل التركيبة السكانية يكون من خلال التركيز مع العمالة الهامشية، مفيدا بان في الكويت نوعين من الوافدين، «وافد وراه ظهر، ووافد لا يوجد ظهر يحميه، وللاسف تتم مواجهة الضعيف والتغاضي عن المسنودين».

- الحراك السياسي في الشارع لن يعود إلى سابق عهده لاختفاء مبرراته وتقلص داعميه
- تورط كويتيين بشبكة الإخوان في الإمارات متوقع والداخلية تنسق مع الأشقاء لاستيضاح الحقائق

وشرح ان مجلس الامة ليس مخفر شرطة حتى يطبق القانون، ولكن هناك جهات معنية ومنهم ديوان المحاسبة والهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وعن خلية التجسس الايرانية، اكد الفزيع ان سمو الامير هو قائد السياسة الاقليمية وليس فقط السياسة الكويتية، وبالتالي اتمنى على الاخوة الذين يخوضون في الحديث عن هذه القضية ان يطلبوا مقابلة سمو الامير ويتبينون منه ردة فعل الحكومة الكويتية تجاه هذه القضية، مشددا على ان قضية السياسة الخارجية حساسة ويجب ان تستمد الحكمة من سمو الامير.

وفيما يتعلق بتورط بعض الكويتيين بشبكة الاخوان المسلمين في الامارات قال الفزيع: اعتقد ان هذا الكلام صحيحا وهناك تنسيق بين وزارة الداخلية الكويتية ووزارة الداخلية الاماراتية ونحن بانتظار نتائج هذا التحقيق وما سيسفر عنه، مذكرا بالتصريحات التي صدرت من سمو رئيس مجلس الوزراء عقب الجلسة السرية لمناقشة الحالة الامنية، مستغربا من تأخر الجهات المعنية في رفع التقارير الخاصة بشبكة الاخوان الى دولة الامارات.

واستبعد امكانية عودة الحراك المعارض في الشارع الكويتي الى المرحلة التي كان عليها في السابق، وقال: اعتقد انهم تعلموا الدرس جيدا، واي ثورة في اي مكان في العالم تحتاج الى المبرر والتوقيت، والمبرر لدينا لم يصل بأي حال من الاحوال الى ما حصل في مصر او تونس او ليبيا، والتوقيت ايضا مهم، ونحن نعم نعاني من الاحباط ولكننا لا نعاني من اليأس، بينما الثورة التي نشبت في سوريا بدأت من الريف السوري الذي يعاني الامرين فيما يتعلق بمستوى المعيشة، في حين اننا ننعم بمستوى معيشي نحسد عليه.

واردف قائلا : هناك حقائق تاريخية يجب الوقوف عليها ايضا بان النظام لدينا في الكويت توافقي ارتضاه الشعب منذ مئات السنين، ولدينا دستور ايضا توافقي، وكل هذه العوامل لا تسمح بإسقاط الاحداث التي تشهدها بعض الدول على الواقع في الكويت، مشددا على ان اي رفع لسقف الحراك او احتى الوصول الى مستوى الانقلاب يجب ان يقف على حقيقة الظروف التي يعيشها الشعب وكذلك التوقيت.

وتوقع ان يتم رفض الطعون الموجهة ضد الصوت الواحد من قبل المحكمة الدستورية، لان مرسوم الضرورة لم تعتريه اي شبهة دستورية، ولا احد من الخبراء الدستوريين المتخصصين بالقانون الدستوري شكك في صحة المرسوم، وانما كان الاختلاف على قضية المواءمة من عدمها، اما قضية الطعن في الاجراءات والمفوضية العليا للانتخابات، فإن المفوضية لو كانت فيها اخطاء فإنها لا تحل المجلس، وقد يتم الغاء مسائل الرسوم وان تقضي المحكمة بإعادة الرسوم المدفوعة ولكن لا اعتقد ان ذلك سيلقي بظلاله على دستورية المجلس، مذكرا بأن حكم المحكمة الدستورية تضمن تأكيدات على حق سمو الامير في اصدار المراسيم وان سمو الامير هو الذي يقرر الدستورية من عدمها.

وعما اذا كان المجلس سيحل لأسباب اخرى غير الطعون الدستورية، رد الفزيع: لا اعتقد ذلك، مؤكدا ان الوضع في المجلس الحالي شهد هدوءا وحرصا على الانجاز ولكن نتمنى تعاون الحكومة.

الفزيع يتوسط الصحافيين البرلمانيين

عقب مشاركته في ندوة دولية تنظمها جامعة الدول العربية

المليفي: التنمية الحقيقية تكمن في تطبيق الديمقراطية السليمة والحكم الرشيد

أحمد المليفي

القاهرة - «كونا»: قال عضو مجلس الامة وعضو البرلمان العربي النائب احمد المليفي ان السبيل الوحيد للوصول الى التنمية الحقيقية وبناء الانسان هو تطبيق الديمقراطية السليمة والحكم الرشيد.

جاء ذلك في تصريح أدلى به لـ «كونا» عقب مشاركته أمس الأول في ندوة دولية تنظمها جامعة الدول العربية لليوم الثاني على التوالي تحت عنوان «التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي».

وقال المليفي أن الندوة تطرقت الى مفهوم المواطنة والتنمية مؤكدا ضرورة الوصول الى المفهوم الحقيقي للمواطنة وما تحمله من حقوق وواجبات والتي لن يتحقق الا من خلال تنمية وبناء الانسان ليتمكن من معرفة حقوقه من الدولة وواجباته تجاهها.

واوضح ان هناك حاجة الى مشروع ثقافي تنموي متكامل يحافظ على مكتسبات الانسان العربي وحقوقه وحرياته وتتبناه جامعة الدول العربية ووزراء التربية العرب مشيرا الى ان البرلمان العربي سيقدم ورقة تتضمن مشروعا بهذا الشان.

واكد المليفي ان العالم العربي لن يصل الى ما تحظى به الدول المتقدمة الا من خلال بناء ثقافة راسخة قوية قائمة على الايمان بمكتسبات الامة واحترام الانسان وفكر الاخر.

من جهة اخرى قال المليفي ان وفدا برلمانيا برئاسة رئيس البرلمان العربي احمد الجروان سيقوم بجولة افريقية تشمل الصومال وجيبوتي وجزر القمر للاطلاع عن دور البرلمانات وادائها في تلك الدول فضلا عن تعريف تلك الدول بدور البرلمان العربي والاهداف القائم من اجلها.

بهدف تحريك الاقتصاد وخلق فرص عمل للشباب الكويتي

المالية البرلمانية تبحث إقامة مؤتمر وطني لتحويل الكويت إلى مركز تجاري

تعقد عدد من اللجان اجتماعاتها اليوم وعلى طاولاتها عدد من القضايا المهمة،إذ تناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التحضير لإقامة مؤتمر وطني يهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وخلق فرص عمل للشباب الكويتي.

وتراجع اللجنة الميزانية العامة للدولة من أجل تحديد الهدر في الميزانية وتحويل الهدر إلى انشطة تساهم في خلق مصدر آخر للدخل الوطني .

وتناقش اللجنة ايضا الاقتراحات بقوانين بتعديل أحكام القانون رقم «7» لسنة 2008 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة ،والاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم «105» لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة المالية.

وتعقد لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل اجتماعها إذ تناقش مجموعة من الاقتراحات بقوانين بحضور المدير العام للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة.

وتبحث لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2013-2014.

كما تناقش لجنة المرافق العامة الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية والوضع البيئي للمصانع الموجودة فيه ،يلتئم الاجتماع بحضور وزير الصحة أو من ينوب عنه

وتعقد لجنة التحقيق لفحص عقد جسر جابر وعقد محطة الزور وتناقش استكمال ما يخص عقد جسر جابر بحضور عبد العزيز الكليب وكيل وزارة الأشغال العامة.

- المرافق تبحث اليوم الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية ووضع المصانع فيها